



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول التعاون المالي

موجز حول التعاون المالي

I. مقدمة

يقدم التعاون المالي العديد من الفوائد للأفراد والمنظمات والبلدان، بما في ذلك تقاسم المخاطر، والوصول إلى رأس المال والأسواق، وكفاءة التكلفة، وتبادل الخبرات، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار والمرونة، وتخصيص الموارد، والاستفادة من نقاط القوة، والابتكار. ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن التعاون المالي يمكن أن يحقق فوائد عديدة، إلا أنه يأتي مصحوبًا أيضًا بتحديات، مثل الحاجة إلى الحوكمة الفعالة وإدارة المخاطر، وأهمية إنشاء اتفاقيات واضحة وقنوات اتصال. ولذلك، تزايد أهمية منصات التعاون الدولي للتخفيف من هذه العواقب السلبية. وهو يتطلب أيضاً تعاوناً قوياً، وسياسات منسقة، وجهوداً دولية مشتركة. ومن ثم فإن التعاون المالي الإقليمي أو الدولي ضروري لضمان استقرار النظام المالي الدولي، وبالتالي ينبغي أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي.

خلال الجائحة، اختارت معظم البلدان التوسع المالي من خلال سياسات تيسيرية للتخفيف من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للجائحة. ومع ذلك، فقد انتهى الدعم المرتبط بالوباء أو تراجع بمرور الوقت. واليوم تعمل العديد من البلدان، وخاصة المتقدمة منها، على تقليص سياسة التيسير استجابة للضغوط التضخمية، ولا يبقى لدى العديد من البلدان النامية سوى حيز مالي محدود. وبالتالي، أصبح الحفاظ على الاستدامة المالية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والحاجة إلى حماية الفئات السكانية الضعيفة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ويكشف ارتفاع أسعار الفائدة عن نقاط ضعف الديون، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الديون وتحتاج إلى تمويل أكبر¹.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 3.5 بالمائة في عام 2022 إلى 3.0 بالمائة في عام 2023 و2.9 بالمائة في عام 2024. ويبقى هذا أقل بكثير من المتوسط التاريخي (2000-2019) البالغ 3.8 بالمائة². علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر التضخم الرئيسي في التباطؤ، من 9.2 بالمائة في عام 2022، على أساس سنوي، إلى 5.9 بالمائة في عام 2023 و4.8 بالمائة في عام 2024. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض التضخم الأساسي، باستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة، وإن كان ذلك بشكل تدريجي أكثر من التضخم الرئيسي، إلى 4.5 في المئة في عام 2024، وفقاً للبنك الدولي³.

ونتيجة لذلك، فإن التباطؤ أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة منه في الأسواق الناشئة والنامية. ومن الممكن أن يضعف النمو العالمي أكثر من المتوقع في حالة حدوث المزيد من الضغوط على القطاع المالي، أو إذا أدى استمرار التضخم إلى تشديد السياسة النقدية أكثر من المتوقع.

II. التمويل الإسلامي

في ظل الظروف المالية العالمية التي ما تزال صعبة، أظهرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (IFSI) في عام 2022 سلامةً ومرونةً وسجلت أيضاً تطوراً هيكلياً.

ومع ذلك، فإن ديناميكيات التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي تقدم اختباراً للمرونة استناداً إلى الخصائص الهيكلية والسياسية والاقتصادية والمالية لمختلف المناطق التي يطبق فيها التمويل الإسلامي. وفيما يتعلق بحجم القطاع المالي الإسلامي، ارتفع إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي من 3,06 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 3,25 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل نمواً أبطأ بمعدل نمو سنوي قدره 6.2% / [2021: 3.06 تريليون دولار أمريكي بنمو 13%].

الجدول 1: تحليل صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة، مليار دولار أمريكي

1 مركز SESRIC، الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، 2022.

2 صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023.

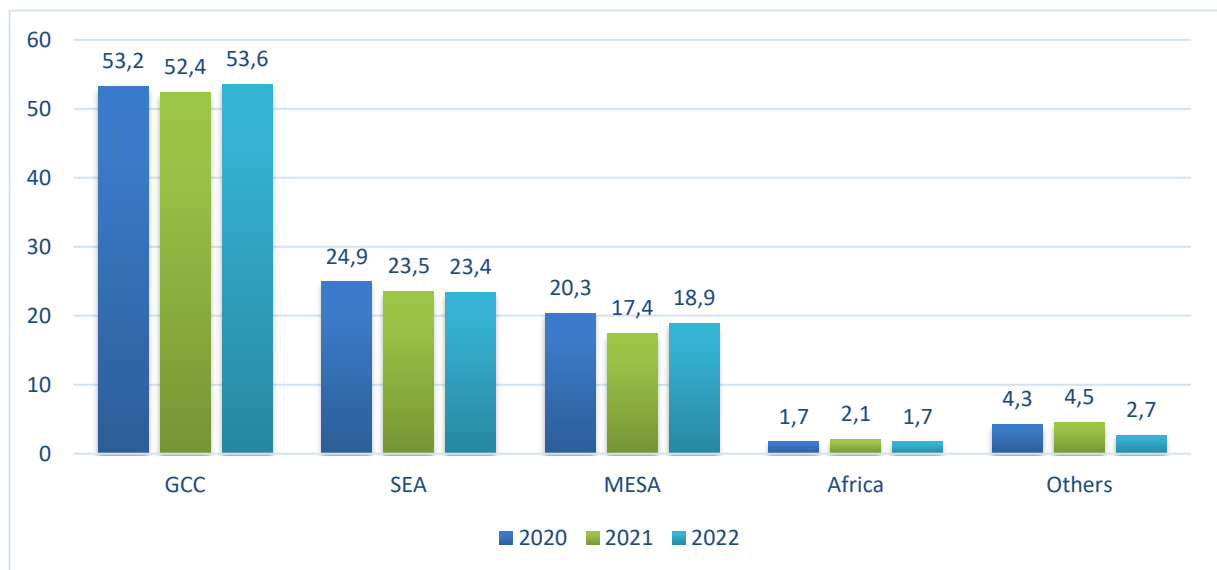
3 البنك الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية، يونيو 2023.

المنطقة	الأصول المصرفية الإسلامية	الصكوك المستحقة	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات التأمين الإسلامي	الإجمالي	الحصة (%)
مجلس التعاون الخليجي GCC	1342,9	356,6	24,1	16,7	1740,4	53,6
جنوب شرق آسيا (SEA)	307,2	411,4	32,8	6,0	757,4	23,3
الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA)	478,3	57,8	62,9	5,9	604,9	18,6
أفريقيا	49,6	2,9	1,9	0,8	55,2	1,7
دول أخرى	71,2	1,0	14,9	0,6	87,7	2,7
الإجمالي	2249,2	829,7	136,6	30,0	3245,5	100,0
الحصة (%)	69,3	25,6	4,2	0,9	100,0	

المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

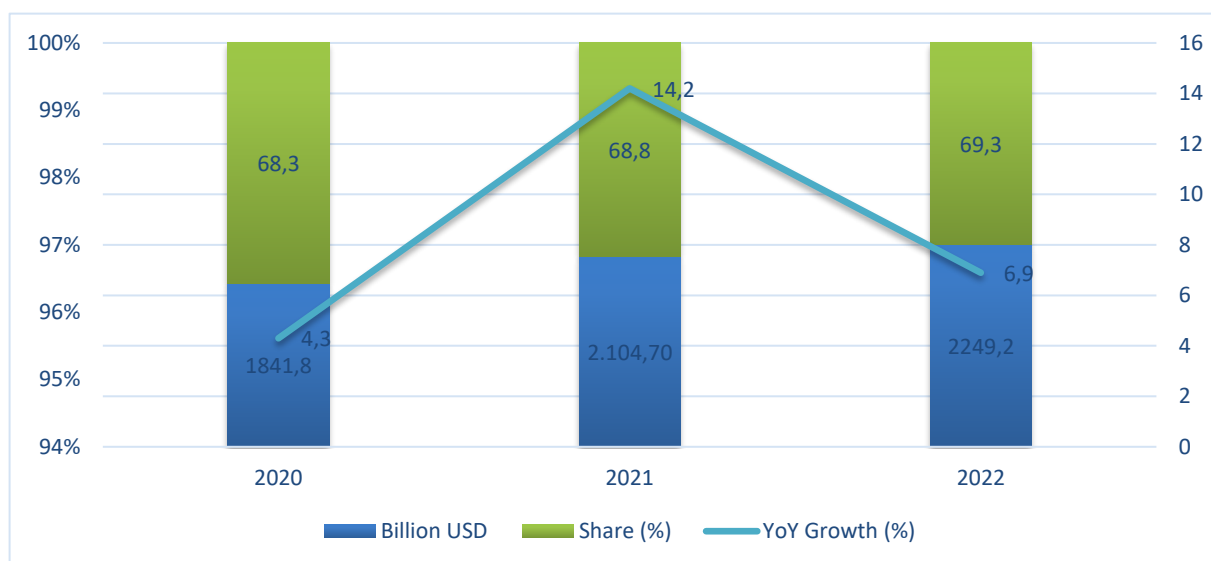
وبشأن تركيز الخدمات المالية الإسلامية تبعاً للمناطق، نجد أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر (53,6%)، 1,730.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. تأتي دول مجلس التعاون الخليجي بعد جنوب شرق آسيا، باعتبارها واحدة من أكثر المناطق المحتملة من حيث نمو سوق التمويل الإسلامي، حيث سجلت دول إقليمية مثل ماليزيا واندونيسيا 757.4 مليار دولار أمريكي من إجمالي الأصول وحصة 23.3% في قطاع التمويل الإسلامي العالمي في عام 2022. شهدت الحصة السوقية لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA)، التي انخفضت بشكل ملحوظ من 20.3% في عام 2020 إلى 17.4% في عام 2021، انتعاشاً من خلال رفع حصتها إلى 18.6% في عام 2022. من ناحية أخرى، كان أداء أفريقيا، التي استحوذت على 2.1 في المئة من الصناعة العالمية في عام 2021، أقل من أدائها في عام 2022، وانخفضت حصتها إلى 1.7 في المئة من 2.1 في المئة بحجم أصول قدره 55.2 مليون دولار أمريكي.

الشكل 1: التوزيع الإقليمي لأصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية (%) (2020-2022)



المصدر: تم تجميع تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعامي 2023 و 2022 و 2021

الشكل 2: الأداء السنوي لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية (2020-2022)



المصدر: تم تجميع تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعامي 2023 و 2022 و 2021

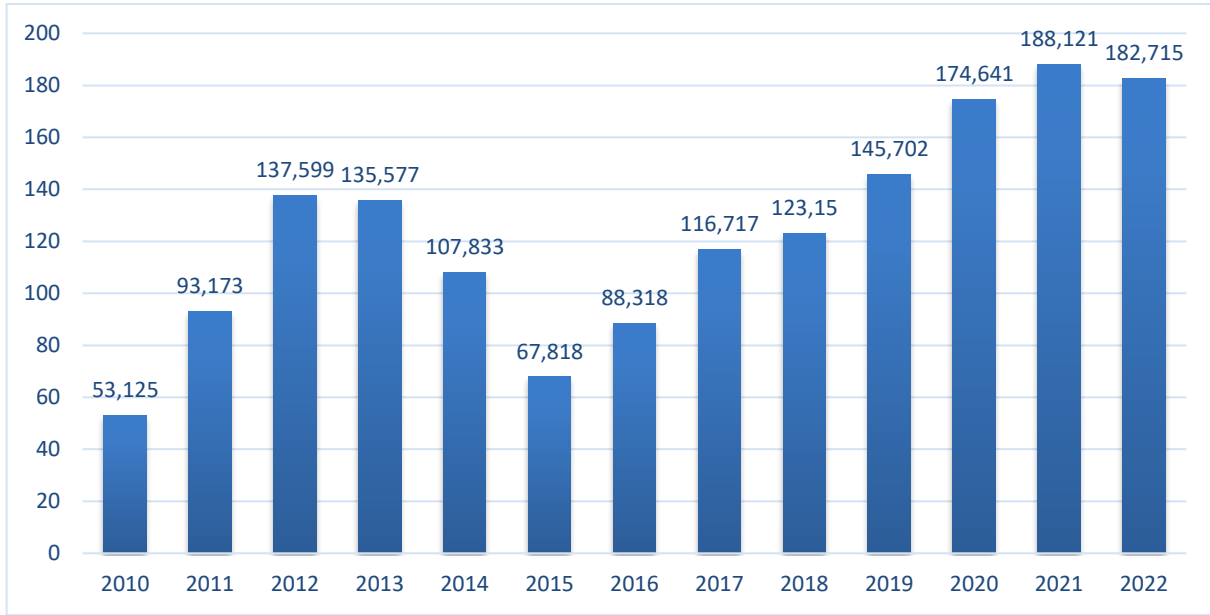
تتكون صناعة التمويل الإسلامي من ثلاثة قطاعات رئيسة هي البنوك وأسواق رأس المال والتأمين الإسلامي. ويعتبر قطاع الصيرفة الإسلامية هو العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي. احتفظ قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بهيئته من حيث حجم الأصول البالغ 2.25 تريليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2022 (2021: 2.10 تريليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل 69.3% من قيمة أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية (2021: 68.7%). في عام 2022، سجل القطاع نموًا بنسبة 6.9% على أساس سنوي في الأصول.

وسجل قطاع سوق رأس المال الإسلامي ICM بشكل عام، والذي يتكون من الصكوك والصناديق الإسلامية والأسهم الإسلامية، معدل نمو أبطأ بخانة واحدة للمرة الأولى منذ خمس سنوات.

وتمثل قيمة ICM البالغة 966.3 مليار دولار أمريكي (2021: 910.9 مليار دولار أمريكي) حصة 29.8% من أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية اعتبارًا من نهاية عام 2022 (2021: 30.5 مليار دولار أمريكي).

احتفظ قطاع الصكوك الفرعي بهيئته ضمن قطاع سوق رأس المال الإسلامي ICM مسجلًا نموًا بنسبة 7.0% على أساس سنوي في عام 2022 (2021: 12.5%)، في حين نمت الصناديق الإسلامية بشكل هامشي بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، سجل قطاع التأمين الإسلامي نموًا بنسبة 16.1% على أساس سنوي ليصل إلى 30.0 مليار دولار أمريكي (2022: 25.8 مليار دولار أمريكي) اعتبارًا من نهاية عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، فإن حصة هذا القطاع من أصول الخدمات المالية الإسلامية العالمية ما تزال تبلغ 0.9%.

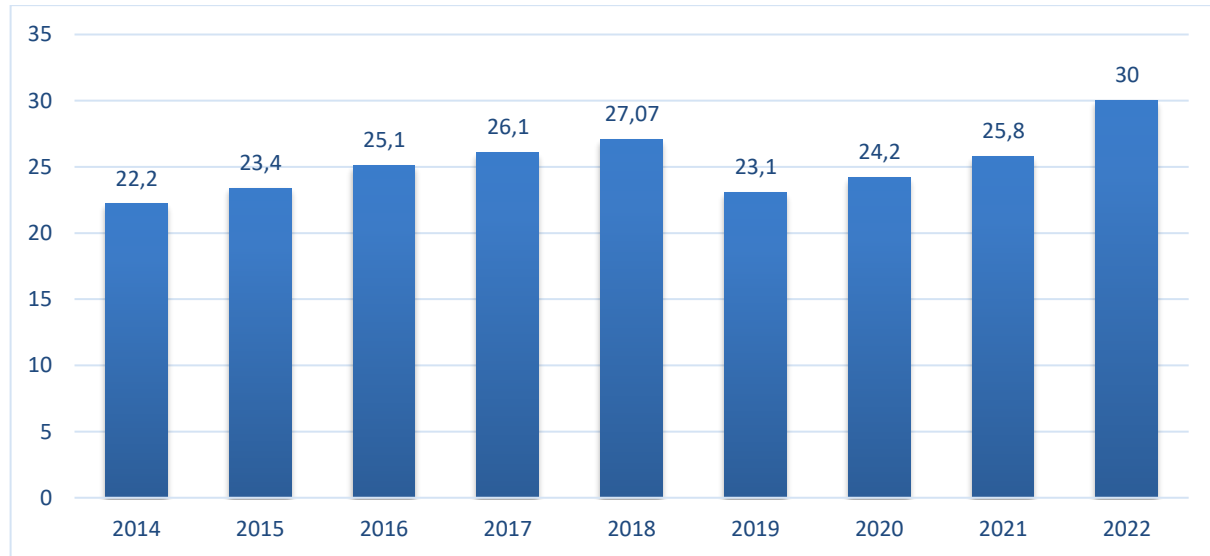
الشكل 3: إصدارات الصكوك العالمية (2010-2022، مليار دولار أمريكي)



المصدر: تقرير صكوك السوق المالي الإسلامي الدولي لعام 2023

ويبلغ إجمالي الإصدارات العالمية 182.715 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد المكانة الرائدة للصكوك كأداة تمويل رئيسية. وأظهرت إصدارات الصكوك العالمية انخفاضاً طفيفاً بنحو سلبي 2.96% سنوياً أو 188.121 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بـ 182.715 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويعود حجم الإصدارات خلال عام 2022 بشكل أساسي إلى إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا وبعض السلطات الأخرى، وبينما تواصل ماليزيا السيطرة على سوق الصكوك بشكل عام، حافظت الإصدارات في المملكة العربية السعودية واندونيسيا على اتجاهها التصاعدي وزادت بحجم جيد. كما أن إصدارات الصكوك من بعض الدول الأخرى مثل البحرين وتركيا وغيرها، تجري بانتظام.

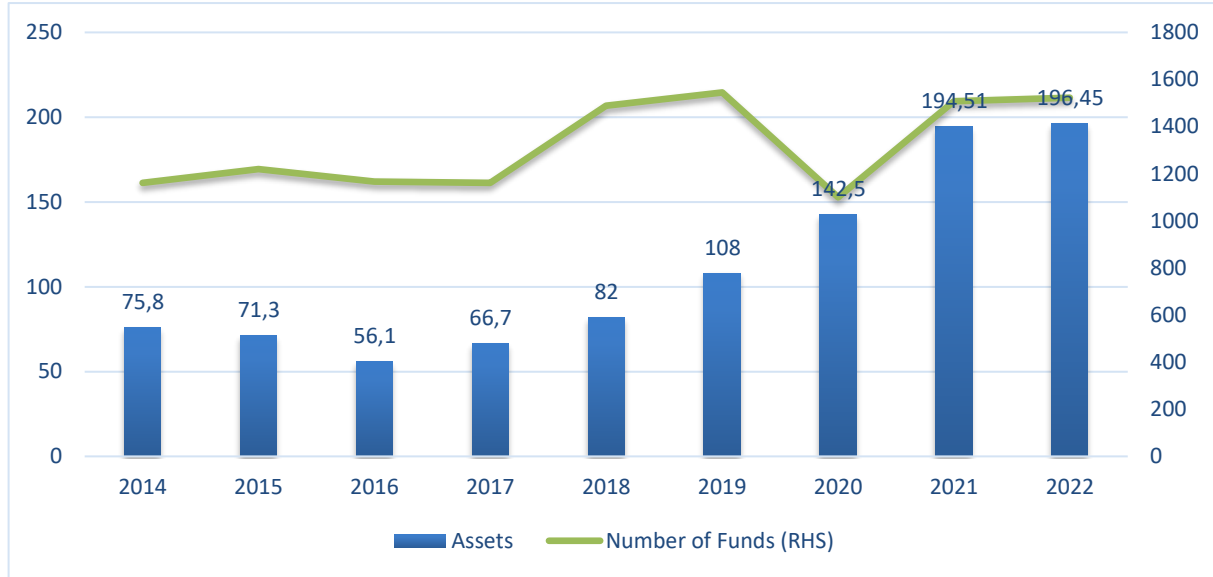
الشكل 4: اتجاه مساهمات التأمين الإسلامي عالمياً (مليار دولار) (2014-2022)



المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

سجلت صناعة التأمين الإسلامي العالمية نموًا في المساهمات على أساس سنوي بنسبة 16.1% في عام 2022 لتصل إلى 30 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز بكثير النمو السنوي البالغ 5.4% الذي تم تحقيقه في عام 2021. نمت الصناعة على مدى 12 عامًا الماضية (2011-2022)، بمعدل نمو مركب متوسط قدره 6.4%. والأسواق السبعة الأولى، التي ولدت ما يقرب من 95% من المساهمات العالمية، هي المملكة العربية السعودية، وإيران، والسودان، وبروناي، وماليزيا، وإندونيسيا.

الشكل 5: الأصول الخاضعة للإدارة وعدد الصناديق الإسلامية (مليار دولار أمريكي)



المصدر: تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023

III. جهود التعاون في إطار الكومسيك: استراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

تعود فكرة تعزيز التعاون المالي في إطار الكومسيك إلى اجتماعاتها الأولى. ولقد تم تكثيف جهود التعاون في هذا المجال وتعميقها في السنوات الأخيرة. وقد حددت استراتيجية الكومسيك مجال التمويل كأحد مجالات التعاون للكومسيك. وتم تحديد تعميق وتوسيع التعاون المالي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتباره هدفاً هاماً من أهداف الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، منذ دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين، تناولت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي موضوع تحسين التعاون بين البنوك المركزية فيما يتعلق بالعملة الرقمية: التحديات والآفاق أمام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها التاسع عشر والعشرين.

تحسين التعاون بين البنوك المركزية فيما يتعلق بالعملة الرقمية: التحديات والآفاق بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(الاجتماعان التاسع عشر والعشرون لمجموعة عمل التعاون المالي)

انعقد الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي FCWG في 9 مايو 2023، في شكل افتراضي فقط، تحت عنوان "تحسين التعاون بين البنوك المركزية في موضوع العملة الرقمية: التحديات والآفاق بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تم تقديم المسودة الأولى للتقرير إلى جانب حالة بلد إلى الاجتماع التاسع عشر لمجموعة التعاون المالي FCWG، وتقديم

النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع العشرين لمجموعة التعاون المالي الذي عقد في (9-10) أكتوبر 2023 في أنقرة، في فندق CPAnkara، تركيا.

الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تقديم تحليل وتوضيح بشأن (1) العملات الرقمية، (2) المبادرات الحالية في مختلف السلطات المختصة بشأن العملات الرقمية للبنوك المركزية، مع التركيز بشكل خاص على مبادرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (3) الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الحكومية لإدخال وتنظيم العملات الرقمية، (4) تحديات وآفاق العملات الرقمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تناول التقرير تفصيل وتحليل المبادرات والقضايا العالمية والمحلية الأخيرة المتعلقة بالعملات الرقمية.

علاوة على ذلك، توصل الاجتماع العشرون لمجموعة عمل التعاون المالي إلى توصيات السياسة التالية لتقديمها إلى دورة الكومسيك الوزارية.

- إنشاء لجنة إدارة/توجيه للمشروع وتحديد الأهداف وحالات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين (الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك) من أجل بناء نظامٍ بيئيٍّ رقميٍّ مناسبٍ قابلٍ للتشغيل البيئي مع نظام (أنظمة) الدفع الحالية، وزيادة الشمول المالي وتحسين نقل السياسة النقدية
- تطوير الإطار القانوني والامتثال التنظيمي / الموافقة التنظيمية والرقابة لضمان الوضوح القانوني وإدارة المخاطر وحماية المستهلك ودور البنك المركزي.
- إنشاء فريق عمل مخصص يضم متخصصين في البنك المركزي لتحديد مجموعة التكنولوجيا المناسبة للعملات الرقمية للبنوك المركزية (أي لتوفير الأمن والكفاءة وقابلية التوسع وقابلية التشغيل البيئي وما إلى ذلك).
- تصميم وتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال اختبارات مكثفة ودراسات تجريبية من قبل البنوك المركزية بالتشاور مع خبراء التكنولوجيا وأصحاب المصلحة المعنيين.
- تطوير سياسات / استراتيجيات / برامج لضمان الأمن والخصوصية من أجل حماية بيانات المستخدم ومعاملاته، وتحقيق التوازن بين الخصوصية والمتطلبات القانونية.
- تسهيل وصول الجمهور إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال قنوات توزيع سهلة الاستخدام بالتعاون مع المؤسسات المالية.
- تعزيز آلية التحويل النقدي، وتحسين فعالية السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال العملات الرقمية للبنوك المركزية.
- تطوير استراتيجية شاملة للعلاقات العامة والاتصالات (أي تطبيقات الهاتف المحمول) لتعزيز قدرات المستخدمين ورفع مستوى الوعي حول استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي وفوائدها وأمنها.
- تطوير / تحسين آليات المراقبة والصيانة السليمة لجمع الأفكار حول أداء العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC).
- تعزيز استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي عبر الحدود من خلال تعزيز التعاون الدولي بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية من خلال المعايير والبروتوكولات.

إن جميع التقارير المقدمة إلى الاجتماعات والعروض التقديمية التي تم تقديمها خلال الاجتماعات متاحة على صفحة الويب الخاصة بالكومسيك (www.comcec.org).

آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع CPF، التعاون بين الدول الأعضاء، ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع

التمويل. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة المُشكلة من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل التعاون المالي.

وفي إطار الدعوة العاشرة لتقديم مقترحات المشاريع، نفذ مركز SESRIC مشروعاً يسمى "إطلاق العنان لإمكانيات التمويل الإسلامي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" لصالح 23 دولة عضواً. يهدف المشروع إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحسين دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في فترة ما بعد الوباء. عُقدت ورشة عمل حول "تعزيز التمويل الاجتماعي الإسلامي وتسريع نمو النظم البيئية لسلسلة القيمة الحلال" في كوالالمبور في الفترة (20-21) سبتمبر 2023 بمشاركة 44 مشاركاً رفيع المستوى من الإدارات ذات الصلة في البنوك المركزية والمؤسسات المالية. كما تم إجراء تدريب افتراضي بعنوان "الاستفادة من أصحاب المصلحة الرئيسيين نحو التنمية الشاملة والمستدامة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" في الفترة (24-26) أكتوبر 2023.

جهود أخرى جارية في إطار الكومسيك:

● **منتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بدأ التعاون بين البورصات في عام 2005**
تماشياً مع القرار الذي اتخذته الدورة العشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى 16 اجتماعاً حتى الآن. عُقد الاجتماع السابع عشر للمنتدى افتراضياً في 31 أكتوبر 2023. وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة التعاون بين البورصات، نفذ المنتدى بعض المشاريع المهمة مثل صندوق مؤشر منظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك. وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين والاجتماع التاسع والثلاثين للجنة المتابعة، تمت دعوة الدول الأعضاء لدعم الأنشطة الترويجية والتسويقية للنشطة للمستثمرين المحتملين والمجتمع المالي في بلدانهم لرفع مستوى الوعي حول صندوق الشريعة الدولي S&P OIC/COMCEC Shariah الذي تم إطلاقه بتنسيق من منتدى أسواق الأوراق المالية لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي يتضمن أسهم مؤشر الشريعة 50 للكومسيك التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

● كما يعمل المنتدى على مبادرة بورصة الذهب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين والاجتماع التاسع والثلاثين للجنة المتابعة، من المتوقع أن تقوم أمانة المنتدى بتعزيز الاستعدادات الفنية بشأن النموذج الجديد القائم على تقنية بلوكتشين blockchain لمشروع تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع البنوك المركزية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين. علاوة على ذلك، وقد تمت دعوة الدول الأعضاء ومؤسساتها ذات الصلة إلى تقديم الدعم الفعال لفريق عمل المنتدى المعني بالمعادن الثمينة من خلال إيجاد نظراء، وتعيين نقاط اتصال في بلدانهم لقيادة مشروع تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي، من أجل المساهمة في صياغة نموذج الأعمال لسوق تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد. المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على www.oicexchanges.org.

● **منتدى تنظيم سوق رأس المال التابع للكومسيك:** لقد انطلق منتدى الكومسيك لتنظيم سوق رأس المال في عام 2011 تماشياً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى 11 اجتماعاً حتى الآن. انعقد الاجتماع الثاني عشر لمنتدى منظمي أسواق رأس المال التابع للكومسيك افتراضياً في الفترة (6-7) نوفمبر 2023. وفيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين والاجتماع التاسع والثلاثين للجنة المتابعة، يُطلب من الدول الأعضاء المهتمة المشاركة بفعالية في إنشاء منصة الكومسيك العقارية الإلكترونية / البورصة العقارية للكومسيك، ودعوها إلى تحديد الهيئات المعتمدة لديها، وكذلك إخطار أمانة المنتدى بها لتعزيز التنسيق. التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccmr.org)

- **منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك:** قررت البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء، مواصلة أنشطتها باعتبارها "منتدى البنوك المركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك". وأُحييت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك علمًا بالبيان الصادر عن الاجتماع المذكور كذلك القرار بشأن إنشاء "منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". وفي هذا الإطار، انعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في الفترة (24-25) سبتمبر 2023 في إسطنبول، تركيا. التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.comceccentralbanks.org)
